الأمم المتحدة

A/AC.247/2008/L.1/Rev.2*

الجمعية العامة

Distr.: Limited
15 September 2008
Arabic
Original: English

الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن

مشروع تقرير مقدم من الرئيس

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٤٨/٢٦ إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية للنظر في جميع جوانب مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن وغيرها من المسائل المتصلة بالمجلس.

٢ - وبدأ الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن مداولاته في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وقدم الفريق العامل تقارير مرحلية إلى الجمعية العامة في دوراتها الثامنة والأربعين إلى الحادية والستين. وقامت الجمعية العامة، في تلك الدورات، بتمديد ولاية الفريق العامل.

٣ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، اتخذت الجمعية العامة القرار ٥٣/٣٠ المتصل ببند جدول أعمال الفريق العامل المعنون ''الأغلبية المطلوبة لاتخاذ القرارات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن''.

٤ - وفي إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، قرر رؤساء الدول والحكومات، بالنسبة للمداولات الجارية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، تكثيف جهودهم لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ٣٠).

٥ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن تأييدهم للإصلاح المبكر لمجلس الأمن وأوصوا

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

150908 120908 08-50451 (A)

بأن يواصل المجلس تكييف أساليب عمله (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرتان ١٥٣ و ١٥٤).

٦ - وفي أعقاب مداولات الفريق العامل، قررت الجمعية العامة في مقررها ٥٦١/٦١ بأن يواصل الفريق العامل عمله وأن يقدم إلى الجمعية قبل نهاية دورتها الثانية والستين تقريرا يضمِّنه كل ما يُتفق عليه من توصيات. كما قررت الجمعية النظر في مسألة إصلاح مجلس الأمن بوسائل منها المفاوضات الحكومية الدولية. وهذا التقرير مقدم عملا بالمقرر ٥٦١/٦١.

ثانيا - الدورة الثانية والستون للجمعية العامة

٧ - خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين التي جرت في الفترة من ٢٥ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أعرب العديد من رؤساء الدول والحكومات وممثلون آخرون رفيعو المستوى للدول الأعضاء عن آراء حكوماتهم بشأن إصلاح مجلس الأمن.

٨ - وأعربت الدول الأعضاء أيضا عن آرائها بشأن إصلاح المجلس عندما ناقشت الجمعية العامة، من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، البند المعنون ''مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن'' (البند ١٢٢ من جدول الأعمال) (انظر A/62/PV.47-51). وأعربت الدول الأعضاء عن آرائها بشأن عدة خيارات للمضي قدما بالعملية، وشجعت أيضا رئيس الجمعية العامة على القيام بدور قيادي في هذا الصدد. وقدم الرئيس، في ملاحظاته الختامية بشأن هذا البند، سبعة مبادئ لتستخدم كمبادئ إرشادية لحفز عملية إصلاح مجلس الأمن (A/62/PV. 51).

ثالثا - أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية أثناء الدورة الثانية والستين للجمعية العامة

ألف - المسائل التنظيمية

٩ - تولى رئيس الجمعية العامة، سرجان كريم، رئاسة الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

١٠ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عيّن الرئيس السفراء، عصمت جاهان (بنغلاديش)، وهيرالدو مونيوز (شيلي)، وجواو م. غيرا سالغييرو (البرتغال) أعضاء في فرقة العمل التي أنشأها للتواصل مع جميع الدول الأعضاء ولتقديم تقارير إليه عن نتيجة مشاوراتها.

١١ - وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، عيّن الرئيس أيضا السفير روبل أولهاي (جيبوتي) عضوا في فرقة العمل.

باء - اجتماعات الفريق العامل وجلساته ومشاوراته غير الرسمية

١٢ - دعا رئيس الجمعية العامة، في رسالته المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الدول الأعضاء إلى تركيز مداخلاتها على تحديد عناصر ملموسة لجوانب قابلة للتفاوض يمكن أن تشكل الأساس للمفاوضات الحكومية الدولية، على أن يؤخذ في الاعتبار خاصة التقرير المقدم من الفريق العامل المفتوح باب العضوية إلى الجمعية في دورتها الحادية والستين[(١)] ومواقف الدول الأعضاء ومقترحاتها.

١٣ - وفي الاجتماعين الأول والثاني المعقودين في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أعلن الرئيس عن تعيين فرقة العمل. وعقب هذين الاجتماعين، دُعيت الدول الأعضاء إلى تحديد عناصر قابلة للتفاوض يمكن أن تشكل أساسا للمفاوضات الحكومية الدولية.

١٤ - وفي رسالته المؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أحال رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية إلى الدول الأعضاء الردود الخطية التي تلقاها والتي تعكس مختلف عناصر الجوانب القابلة للتفاوض فضلا عن الآراء المتعلقة بالعملية وبطريقة المضي قدما التي وافته بها الوفود وكذلك المجموعات الإقليمية والمجموعات المهتمة: المجموعة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمجموعة الشاملة ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء[(٢)].

١٥ - وفي الاجتماعين الثالث والرابع المعقودين في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ناقشت الدول الأعضاء مختلف العناصر الواردة في الإسهامات الخطية، وأعادت تأكيد الدور القيادي لرئيس الفريق متصرفا بالتضافر مع فرقة العمل. وأعلن الرئيس أن فرقة العمل ستُجري، في ظل قيادته، مشاورات واسعة النطاق مع الدول الأعضاء لتقييم الوضع الراهن وتحديد خيارات من أجل المضي قدما بعملية إصلاح مجلس الأمن.

١٦ - وأجرت فرقة العمل مشاورات واسعة النطاق تتسم بالموضوعية والشفافية والشمول مع كافة الدول الأعضاء، تمت في عدة أشكال، عن طريق مجموعاتها الإقليمية أو المجموعات المهتمة أو بشكل فردي، وذلك من نهاية نيسان/أبريل إلى أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ونتيجة لتلك المشاورات، قدمت فرقة العمل في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى الرئيس تقريرا

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٤٧ (A/61/47).

(٢) ستصدر في إضافة إلى هذا التقرير.

معنونا ”تقرير مقدم من نواب الرئيس إلى رئيس الجمعية العامة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه“.

١٧ - وفي رسالته المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أحال رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية التقرير المذكور أعلاه إلى الدول الأعضاء (انظر المرفق).

١٨ - وفي رسالته المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أحال رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية رسالة رئيس جامعة الدول العربية المتضمنة طلبا لكي يُنظر في موقفها على قدم المساواة مع المدخلات الخطية الأخرى المقدمة حتى ذلك الوقت، فضلا عن المواقف الأصلية المتصلة بمسألة إصلاح مجلس الأمن[٢].

١٩ - وفي الاجتماعين الخامس والسادس المعقودين في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ناقشت الدول الأعضاء التقرير. ودعا الرئيس، في ملاحظاته الختامية، الدول الأعضاء إلى الاتفاق على اتخاذ قرار بالمضي قدما بالعملية إلى مرحلة بدء المشاورات الحكومية الدولية.

٢٠ - وفي اجتماعيه السابع والثامن المعقودين في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، نظر الفريق العامل في مشروع تقريره إلى الجمعية العامة (A/AC.247/2008/L.1) المقدم من الرئيس. وفي ملاحظاته الختامية، دعا الرئيس الدول الأعضاء التي قدمت تعديلات إلى إجراء مشاورات مكثفة وبناءة مع أعضاء فرقة العمل بغية التوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات.

٢١- وفي اجتماعيه التاسع والعاشر المعقودين في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، نظر الفريق العامل في مشروع تقريره إلى الجمعية العامة (A/AC.247/2008/L.1/Rev.1)، المقدم من الرئيس.

جيم - اعتماد تقرير الفريق العامل

٢٢ - في اجتماعه [....] المعقود في [....] ٢٠٠٨، نظر الفريق العامل في هذا التقرير واعتمده.

رابعا - التوصيات

٢٣ - قرر الفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يوصي بمواصلة النظر في البند في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. والفريق العامل، إذ يشير إلى مقرر الجمعية ٥٦١/٦١ وإلى التقدم المحرز خلال الدورة الثانية والستين، أوصى الجمعية باعتماد مشروع المقرر التالي:

”إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى قراراتها ومقرراتها السابقة المتعلقة بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن،

”وإذ تضع في اعتبارها الفصل الثامن عشر من ميثاق الأمم المتحدة وأهمية التوصل إلى اتفاق عام بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس، وذلك على غرار ما أشير إليه في قراريها ٤٨/٢٦ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٥٣/٣٠ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ومقررها ٦١/٥٦١ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وكذلك عملية التصديق على أي تعديل للميثاق على النحو المنصوص عليه في المادة ١٠٨ منه،

”وإذ تحيط علما بالمبادئ السبعة التي قدمها رئيس الجمعية العامة لاستخدامها كمبادئ إرشادية للدفع قدما بعملية إصلاح مجلس الأمن[(١)]؛

”(أ) تحيط علما بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن عن أعماله أثناء الدورة الثانية والستين للجمعية العامة[(٢)]؛

”(ب) تلاحظ مع التقدير مبادرة الرئيس والجهود التي بذلها في العملية الرامية إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن، وكذلك العمل الذي قام به نواب الرئيس؛

”(ج) تقرر، انطلاقا من التقدم المحرز حتى الآن، ولا سيما خلال دورتيها الحادية والستين والثانية والستين، فضلا عن مواقف ومقترحات الدول الأعضاء، القيام فورا، داخل الفريق العامل المفتوح باب العضوية، بمواصلة تناول الإطار والطرائق والنقاط القابلة للتفاوض المتعلقة بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن؛

”(د) تقرر أيضا، انطلاقا من التقدم المحرز حتى الآن، ولا سيما خلال دورتيها الحادية والستين والثانية والستين، فضلا عن مواقف ومقترحات الدول الأعضاء، الشروع في مفاوضات حكومية دولية في جلسة عامة غير رسمية للجمعية

(١) انظر A/62/PV.51.

(٢) سيصدر بوصفه الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ٤٧ (A/62/47).

العامة تعقد خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، لكن في موعد أقصاه آذار/مارس ٢٠٠٩، استنادا إلى اقتراحات الدول الأعضاء، وذلك بحسن نية، في ظل الاحترام المتبادل وبطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة، بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس، بهدف السعي إلى إيجاد حل يمكن أن يحظى من الأعضاء بأوسع نطاق ممكن من القبول السياسي؛

”(د) تقرر كذلك أن تشكل العناصر التالية أساسا للمفاوضات الحكومية الدولية:

‘١’ مواقف الدول الأعضاء ومقترحاتها: المجموعات الإقليمية وغيرها من مجموعات الدول الأعضاء؛

‘٢’ المسائل الرئيسية الخمس: فئات العضوية، مسألة حق النقض، ومسألة التمثيل الإقليمي، وحجم المجلس الموسع، وأساليب عمل مجلس الأمن والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة؛

‘٣’ الوثائق التالية: تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية عن أعماله خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة[٣]؛ ومقرر الجمعية العامة ٦١/٥٦١؛ وتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية عن أعماله خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة[٢]؛

”(هـ) تقرر أن يواصل الفريق العامل، لهذه الغاية، بذل الجهود أثناء الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة بهدف التوصل إلى اتفاق عام بين الدول الأعضاء في النظر في جميع المسائل ذات الصلة بالتمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بالمجلس، آخذا في اعتباره التقدم الذي تحقق منذ الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة إلى دورتها الدورة الثانية والستين؛

”(و) تقرر أيضا أن يقدم الفريق العامل المفتوح باب العضوية تقريرا إلى الجمعية العامة قبل نهاية دورتها الثالثة والستين يتضمن أي توصيات متفق عليها.“

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٤٧ (A/61/47).

المرفق

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى جميع البعثات الدائمة وبعثات المراقبة الدائمة لدى الأمم المتحدة يحيل بها التقرير المقدم من نواب الرئيس إلى رئيس الجمعية العامة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه

تجدون طيه الوثيقة المعنونة ”التقرير المقدم من نواب الرئيس إلى رئيس الجمعية العامة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه“ الذي قُدم إليّ في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وأود اغتنام هذه الفرصة لأشكر نواب الرئيس على المشاورات المكثفة التي أجروها مع الدول الأعضاء وعلى عرض الحالة الراهنة والخيارات المتعلقة بالدفع قدما بإصلاح مجلس الأمن.

كما أود إبلاغكم بأني سأدعو إلى عقد الدورة الثالثة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، وذلك الساعة ١٠/٠٠ والساعة ١٥/٠٠ من يوم الثلاثاء ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأرجو منكم التفضل بإبداء تعليقاتكم وبمناقشة الخطوات القادمة التي ينبغي اتخاذها بشأن إصلاح مجلس الأمن.

(توقيع) سرجان **كريم**

التقرير المقدم من نواب الرئيس إلى رئيس الجمعية العامة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه

أولا – مقدمة

١ – منذ أن عقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن دورته الأخيرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أجرى نواب الرئيس الأربعة في فرقة العمل الذين عينهم رئيس الجمعية العامة مشاورات مكثفة مع أعضاء الجمعية العامة. وكان الغرض من ذلك التواصل مع جميع الدول الأعضاء إما عن طريق المجموعات الإقليمية التي تنتمي إليها أو في إطار المجموعات الكبرى ذات المصلحة أو مع كل منها على حدة، والاستماع إلى توصياتها بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها في هذه المرحلة من عملية إصلاح مجلس الأمن.

٢ – وأعادت دول أعضاء عديدة تأكيد مواقفها الأصلية، بينما غيّر البعض منها مواقفه والبعض الآخر جعلها أكثر دقة، بخاصة عبر الإدلاء ببيانات عامة على أرفع المستويات السياسية (انظر الفرع ثالثا أدناه). وأعربت جميعها عن استعدادها للمشاركة في مفاوضات حكومية دولية، وذكر البعض منها أن المواقف التي يفضلها يمكن أن تفضي إلى خيارات توافقية تأتي ثمرة للمفاوضات اللاحقة.

٣ – وبشكل عام، ما زال هناك اتفاق عام على أن مجلس الأمن لا يعكس في حالته الحالية الواقع الدولي السائد وبالتالي يحتاج إلى إعادة التوازن إليه بدقة. وإن الإبقاء على مجلس الأمن في تشكيلته الراهنة يعَد أمرا غير واقعي. وتعتبر مجموعة واسعة من الدول الأعضاء في المنظمة أن من المهم توسيع مجلس الأمن وإصلاح طرائق عمله على حد سواء. كما أن إصلاح المجلس يعَد جزءا لا يتجزأ من عملية إصلاح الأمم المتحدة ككل.

ثانيا – الإطار والطرائق

٤ – أعربت دول أعضاء عديدة عن رغبتها في إيضاح إطار العمل والطرائق التي ستستند إليها عملية المفاوضات الحكومية الدولية اللاحقة؛ أي أن البعض يطالب بإيضاح القواعد التي ستعتمد لإجراء هذه المفاوضات.

٥ – ووفقا لقرار الجمعية العامة ٤٨/٢٦، يشكل الفريق العامل المفتوح العضوية المحفل الذي يُنظر فيه في جميع المسائل ذات الصلة بإصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك النقاط القابلة للتفاوض بغية الانتقال إلى المفاوضات الحكومية الدولية. وحثت الجمعية في مقررها ٦١/٥٦١ الفريق العامل على بذل الجهود أثناء الدورة الثانية والستين ”بهدف التوصل إلى

اتفاق عام بين الدول الأعضاء على النظر في جميع المسائل ذات الصلة بمسألة'' إصلاح مجلس الأمن. وبصرف النظر عما إذا تم التوصل إلى ''اتفاق عام'' بشأن هذه المسألة أم لم يتم، يحق للجمعية العامة في وقت ما – بوصفها هيئة ذات السيادة – إحالة النظر في عملية الإصلاح على الجمعية بكامل هيئتها، علما أن أي قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن ينبغي للجمعية اتخاذه.

٦ – أما في ما يتعلق بالطرائق، فإن ثمة إصرارا واتفاقا من جانب الدول الأعضاء على أنه ينبغي إجراء المشاورات والمفاوضات الحكومية الدولية اللاحقة في جو من الانفتاح والشفافية والشمولية. ويمكن لهذا النهج أن يتخذ شكل جلسات إضافية للفريق العامل المفتوح العضوية ومشاورات مع المجموعات الإقليمية والمجموعات الكبرى ذات المصلحة وفي أطر غير رسمية أخرى، علما أن أي قرار يُتخذ بشأن هذه المسألة يجب أن تشارك فيه جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة.

٧ – كما أن المبادئ أو الأركان السبعة التي اقترحها رئيس الجمعية العامة وحظيت بموافقة واسعة النطاق لدى الدول الأعضاء تشكل أيضا جزءا لا يتجزأ من الإطار والطرائق. ومع أن الأركان السبعة تشكل كلا متكاملا، ينبغي لأغراض إجرائية الإشارة إلى المبدأ الثالث الذي ينص على ما يلي: ''يتعين إيجاد سبيل المضي قدما من خلال عملية موضوعية وشفافة بدءا بتحديد العناصر التي يمكن التفاوض بشأنها بغية الانتقال عندئذ إلى المفاوضات الحكومية الدولية''، وإلى المبدأ الرابع ينص على ما يلي: ''ينبغي أن يُجري الفريق العامل المفتوح العضوية مشاورات بشأن إطار المفاوضات الحكومية الدولية وطرائقها''. وما تسعى إليه هذه الوثيقة هو التقدم بعزم في هذا الاتجاه.

ثالثا – الحالة الراهنة

٨ – خلصت فرقة العمل، بعد جولات مكثفة من المفاوضات، إلى أن أيا من المساهمات الخطية المقدمة حتى الآن لم يحظ بالتأييد الكافي ليكون أساسا لبدء المفاوضات الحكومية الدولية. ورغم التقدم الظاهر المُستشف من تقرير الميسرين المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين (A/61/47 المرفقان الأول والثاني)، ينبغي الإشارة إلى أن الفقرة (د) من المقرر ٥٦١/٦١، المعتمد بتوافق الآراء، نصت على ما يلي: ''بحيث يتسنى تحقيق المزيد من النتائج الملموسة، بوسائل منها المفاوضات الحكومية الدولية، انطلاقا من التقدم المحرز حتى الآن، وبخاصة في الدورة الحادية والستين، ومن مواقف الدول الأعضاء ومقترحاتها''. لكن مواقف المجموعات الكبرى ذات المصلحة لم تتغير تغيرا ملحوظا رغم إعرابها عن استعدادها لإبداء

المرونة ورغم وجود إقرار عام بأن إصلاح مجلس الأمن يقتضي بالضرورة التوصل إلى حل وسط.

ألف – المواقف الأصلية

٩ – قدمت المجموعات الإقليمية والمجموعات الكبرى ذات المصلحة الخيارات المبينة على نحو موجز أدناه:

المجموعة الأفريقية (A/60/L.41):

١٠ – توسيع عضوية مجلس الأمن بفئتيها الدائمة وغير الدائمة على السواء، وتحسين أساليب عمله. ومنح أفريقيا مقعدين دائمين، بما في ذلك حق النقض، وخمسة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن بحيث يرتفع عدد أعضائه من ١٥ عضوا إلى ٢٦ عضوا، على أن توزَّع المقاعد الأحد عشر الإضافية كما يلي: (أ) مقعدان دائمان ومقعدان غير دائمين للدول الأفريقية؛ (ب) مقعدان دائمان ومقعد واحد غير دائم للدول الآسيوية؛ (ج) مقعد واحد غير دائم لدول أوروبا الشرقية؛ (د) مقعد واحد دائم ومقعد واحد غير دائم لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ (هـ) مقعد واحد دائم لدول أوروبا الغربية والدول الأخرى.

مجموعة الأربعة (A/59/L.64):

١١ – زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من خمسة عشر عضوا إلى خمسة وعشرين عضوا بزيادة ستة أعضاء دائمين وأربعة أعضاء غير دائمين، وتحسين أساليب عمل المجلس. ويتم انتخاب أعضاء مجلس الأمن الدائمين الجدد الستة وفقا للنمط التالي: (أ) عضوان من الدول الأفريقية؛ (ب) عضوان من الدول الآسيوية؛ (ج) عضو واحد من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ (د) عضو واحد من دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

١٢ – ويتم انتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين الجدد الأربعة وفقا للنمط التالي: (أ) عضو واحد من الدول الأفريقية؛ (ب) عضو واحد من الدول الآسيوية؛ (ج) عضو واحد من دول أوروبا الشرقية؛ (د) عضو واحد من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولن يمارس الأعضاء الدائمون الجدد حق النقض إلى أن يُبت في منح الحق للأعضاء الدائمين الجدد، في إطار مؤتمر يُعقد لاستعراض الأمر.

متحدون من أجل توافق في الآراء (A/59/L.68):

١٣ - يُوسَّع مجلس الأمن بحيث يصبح عدد أعضائه ٢٥ عضوا منهم الأعضاء الخمسة الحاليون الدائمو العضوية. ويُنتخب الأعضاء الـ ٢٠ غير الدائمين في مجلس الأمن وفقا للنمط التالي: (أ) ستة أعضاء من الدول الأفريقية؛ (ب) خمسة أعضاء من الدول الآسيوية؛ (ج) أربعة أعضاء من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ (د) ثلاثة أعضاء من دول غرب أوروبا ودول أخرى؛ (هـ) عضوان من دول أوروبا الشرقية.

١٤ - وتبت كل مجموعة من المجموعات الجغرافية الخمس القائمة، على النحو المبين أعلاه وعبر الاتفاق بين أعضائها، في الترتيبات لإعادة انتخابهم مباشرة لشغل المقاعد المخصصة للمجموعة أو لتناوبهم عليها؛ كما تتناول هذه الترتيبات حسب الاقتضاء، التمثيل العادل للمناطق دون الإقليمية. ويُضاف إلى ذلك تحسين أساليب عمل المجلس.

الدول الخمس الصغيرة (A/60/L.49):

١٥ - يركز هذا الاقتراح على أساليب عمل مجلس الأمن، إذ أنه يدعو المجلس إلى النظر في التدابير التالية من أجل زيادة المساءلة والشفافية والشمولية في عمله، بهدف تعزيز شرعيته وفعاليته:

(أ) إجراء عمليات تبادل للآراء أكثر عمقا بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) ينبغي لمجلس الأمن استكشاف سبل لتقييم مدى تنفيذ قراراته؛

(ج) ينبغي للهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن أن تشرك في عملها، على أساس كل حالة على حدة، غير الأعضاء الذين يبدون اهتماما شديدا ويمتلكون الخبرة ذات الصلة؛

(د) ينبغي للعضو الدائم في مجلس الأمن الذي يستخدم حقه في النقض أن يعلل سبب قيامه بذلك؛

(هـ) ينبغي لمجلس الأمن أن يكفل إطلاع جميع الدول الأعضاء على نحو تام وفوري على جميع التطورات المتعلقة ببعثاته؛

(و) تيسيرا لإدماج أعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا، ينبغي للأمانة العامة إعداد ونشر مجموعة مواد إعلامية تفصيلية بشأن الإجراءات المتبعة في مجلس الأمن وممارساته وعمله.

النهج الانتقالي

١٦ - في ظل الوضع الراهن، قد ترغب الدول الأعضاء، وإن ظلت على مواقفها الأولية، في استكشاف أفكار جديدة ومستجدة بشأن نهج انتقالي يعدّ لإصلاح مجلس الأمن. ويستتبع النهج الانتقالي اعتماد ترتيب وسيط يكون من عناصره الأساسية خضوعه إجباريا للاستعراض في تاريخ محدد سلفا. وفي إطار النهج الانتقالي، ثمة خيارات وصيغ مختلفة يمكن للدول الأعضاء أن تواصل استكشافها.

١٧ - وفيما يتعلق بالفئات، يمكن أن يستكشف النهج الانتقالي إمكانية إنشاء مقاعد غير دائمة جديدة وكذلك إنشاء فئة وسيطة، وذلك دون المس بإمكانية إنشاء مقاعد دائمة جديدة. وقد ترغب الدول الأعضاء في النظر في جملة أمور منها الصيغ التالية لفئة وسيطة:

(أ) مقاعد العضوية القابلة للتمديد التي يمكن أن تُشْغَل طيلة مدة الترتيب الانتقالي، بما في ذلك إمكانية إلغائها؛

(ب) مقاعد العضوية القابلة للتمديد التي تمتد لفترة تتجاوز مدة السنتين العادية، لكن مع إمكانية إعادة الانتخاب. وينبغي أن يتقرر في المفاوضات طول فترة العضوية وكذلك طرائق إعادة الانتخاب؛

(ج) مقاعد العضوية القابلة للتمديد التي تمتد لفترة تتجاوز مدة السنتين العادية، لكن دون إمكانية إعادة الانتخاب. وينبغي أن يتقرر في المفاوضات طول فترة العضوية؛

(د) مقاعد غير دائمة لفترة سنتين مع إمكانية إعادة الانتخاب مباشرة.

باء - المساهمات الجديدة ووجهات النظر التي أعيد تأكيدها

مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء (٥ آذار/مارس ٢٠٠٨)

- ترحب مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء بالمبادئ السبعة التي حددها رئيس الجمعية العامة و ''الجهود المدروسة جيدا الرامية إلى بدء 'مشروع مشترك' فعال بين جميع الدول الأعضاء للدفع قدما بالعملية التي تهدف إلى إصلاح مجلس الأمن''.
- تقترح المجموعة ''التوصل إلى اتفاق عام على حل 'وسيط' لإصلاح مجلس الأمن، يقوم على أساس الصيغ المختلفة المبينة في الفقرة ٩ من تقرير الميسرين الخمسة المقدم إلى الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، ويشمل توسيع عضوية المجلس وأساليب عمله، دون أن يؤثر ذلك على المواقف المعلنة لجميع الدول/المجموعات''.

- بالنسبة للخطوات التالية التي ستُتخذ، تشير المجموعة إلى تحديد ''النقاط القابلة للتفاوض'' وإعداد ورقة تكون بمثابة أساس للمفاوضات الحكومية الدولية.

المجموعة الأفريقية (رسالة من الرئيس مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨)

- تؤيد المجموعة الأفريقية الجهود التي يبذلها رئيس الجمعية العامة في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وترحب بالمبادئ السبعة التي حددها رئيس الجمعية.
- تشير إلى أنه، وفقا لقرار جمعية الاتحاد الأفريقي (٣١ كانون الثاني/يناير – ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨)، أوعز للممثلين الدائمين في نيويورك ''بالمشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية على أساس توافق آراء إزولوييني وإعلان سِرت''.
- تشير إلى مواصلة استعدادها للعمل والتعاون مع رئيس الجمعية العامة في تناول الأطر والطرائق التي ''يمكن أن تؤدي إلى إجراء مفاوضات حكومية دولية تراعي مواقف مختلف أصحاب الشأن وتطلعاتهم، وتفضي إلى التوصل إلى اتفاق على أوسع نطاق ممكن''.

منظمة المؤتمر الإسلامي

(البيان الختامي للدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، ١٣-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨)

- أكد المؤتمر الإسلامي من جديد قراره أن أي اقتراح للإصلاح يغفل التمثيل المناسب للأمة الإسلامية في أي من فئات العضوية في مجلس الأمن الموسع لن يكون مقبولا لدى العالم الإسلامي.
- طلب المؤتمر إلى فريق الاتصال المفتوح العضوية التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بإصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن في مقر الأمم المتحدة في نيويورك أن يواصل تنسيقه الدقيق لمواقف الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، من أجل تشجيع الإصلاح الشامل لمجلس الأمن وكفالة التمثيل العادل لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في أي من فئات مجلس الأمن الموسع، على نحو يتناسب مع عدد أعضائها في الأمم المتحدة.
- يشير المؤتمر إلى أن الجهود المبذولة الرامية إلى إعادة هيكلة مجلس الأمن لا ينبغي أن تكون محكومة بمواعيد زمنية شكلية، وإلى أن أي قرار بشأن هذه المسألة ينبغي أن يتخذ بتوافق الآراء.

المشروع الذي قدمه الممثل الدائم لقبرص

(٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨)

- يهدف المشروع إلى توفير المسار الذي ينبغي سلوكه في المستقبل، على أساس تقارير الميسرين والتقدم المحرز في جوانب أخرى خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.
- ”إن المواقف المشروعة التي سجلت رسميا في عام ٢٠٠٥ لم تتغير، لكن بالنظر إلى تعذُّر إمكانيات الأخذ بها حاليا، يبدو أن هناك رغبة في التفاوض لإنجاز انتقالي من خلال تبيان أكبر قاسم مشترك في هذه المرحلة“.
- بغية تحقيق هذا الإصلاح الانتقالي، سيكون نطاق المفاوضات أضيق إذ أن التركيز سينصب في الأجل القصير على النقاط التي تجمع بدلا من النقاط التي تفرق.
- توسَّع عضوية مجلس الأمن إلى [٢٢] عضوا مع خيارات مختلفة لتوزيع المقاعد والفئات.
- إن ”انتخاب الدول الأعضاء في جميع المقاعد الجديدة سيجري وفقا للإجراءات العادية للانتخابات، أي بأغلبية ثلثي الأصوات في الجمعية العامة، وفقا للمادة ١٨ من ميثاق الأمم المتحدة“.
- ”ينبغي أن يخضع الإصلاح لمراجعة إلزامية تُجرى بعد فترة زمنية محددة، يتعين أن تحدد مدتها قبل أن يبدأ نفاذ الإصلاح، وينبغي أن تشكل هذه المراجعة جزءا لا يتجزأ من مجموعة الإصلاحات“.
- إضافة إلى توسيع العضوية، يمكن للجمعية العامة أن توصي في الوقت نفسه بإدخال تحسينات ملموسة على أساليب عمل مجلس الأمن، بما فيها تلك الواردة في الوثيقة S/2006/507.

الإعلان المشترك لمؤتمر قمة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا

(٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨)

- ستعمل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا على إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وعلى غرار المؤسسات التي تتكيف مع الوقائع الجديدة في العالم،

ينبغي إصلاح مجلس الأمن لكفالة أنه يمثل عالم اليوم على نحو أفضل، مع احتفاظه بالقدرة على اتخاذ ما يلزم من الإجراءات الفعالة للتصدي للتحديات الأمنية الراهنة.

- بالنظر إلى تلك الأسباب، تشير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا إلى أن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يتكلل بالنجاح، وذلك على صعيد توسيع عضويته وتحسين أساليب عمله على حد سواء. وهما تؤكدان من جديد تأييدهما لترشيح ألمانيا والبرازيل والهند واليابان للعضوية الدائمة في مجلس الأمن، ولتمثيل أفريقيا تمثيلا دائما فيه.

- تأسف المملكة المتحدة وفرنسا لأن المفاوضات من أجل تحقيق هذا الهدف لا تزال في طريق مسدود، وهما على استعداد للنظر في حل انتقالي. ويمكن أن يشمل هذا الحل إنشاء فئة جديدة من المقاعد، تتجاوز فترة شغلها فترة شغل الأعضاء المنتخبين لمقاعدهم، ويمكن أن تحدد هذه الفترة في نهاية مرحلة أولية، ويمكن أن يتخذ قرار لتحويل هذه الأنواع الجديدة من المقاعد إلى مقاعد دائمة.

- ستعمل المملكة المتحدة وفرنسا مع جميع شركائهما لتحديد معالم هذا الإصلاح.

- يتطلب إصلاح مجلس الأمن من الدول الأعضاء التزاما سياسيا على أعلى مستوى. وستعمل المملكة المتحدة وفرنسا في هذا الاتجاه في الأشهر المقبلة بغية التوصل إلى تحقيق إصلاح فعال.

وجهات نظر أخرى للأعضاء الخمسة الدائمين

١٨ - على الرغم من اختلاف آراء الدول الأعضاء الخمس الدائمة العضوية بشأن إصلاح مجلس الأمن، هناك بعض النقاط المشتركة التي طرحت بصورة متكررة على فرقة العمل أو التي أعرب عنها مسؤولون رفيعو المستوى نيابة عن حكومات بلدانهم.

١٩ - وذكرت هذه الدول جميعها أن الصيغة المقترحة لزيادة عضوية مجلس الأمن ينبغي أن تقوم على اتفاق واسع النطاق ولا ينبغي أن تؤدي إلى الفرقة. وتشدد الصين على أن أي إصلاح للمجلس ينبغي أن يقوم على ''حل وسط جاد''. وعلى المنوال نفسه، صرح رئيس الاتحاد الروسي، دميتري ميدفيديف، في الآونة الأخيرة بما يلي:''يلزم إصلاح مجلس الأمن على أساس توافق شامل في الآراء بين الدول الأعضاء في المنظمة. ونحن نقدّر سعي ألمانيا الحثيث إلى إيجاد صيغ توافقية في هذا الصدد لا تؤدي إلى تصدّع المنظمة'' (برلين، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨). وترى الولايات المتحدة أنه ''[لا ينبغي] أن يؤدي [إصلاح مجلس الأمن] إلى تهميش جزء كبير من الدول الأعضاء''. (بيان قدمه نائب الممثل الدائم للولايات

المتحدة، الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨). ويعتقد عدة أعضاء من الأعضاء الخمسة الدائمين أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية هو المحفل الملائم لمناقشة المواضيع المتصلة بإصلاح مجلس الأمن.

٢٠ - وتؤيد الصين مشاركةً أكبر من جانب البلدان الصغيرة والنامية في مجلس الأمن الموسع. وأكد عدة أعضاء من بين الأعضاء الخمسة الدائمين أن توسيع مجلس الأمن يجب أن يكون واقعيا أو ''بسيطا'' من حيث الحجم. ووفقا للولايات المتحدة: ''لن يُكفل استمرار فعالية المجلس إلا إذا تم توسيعه على نطاق بسيط'' (١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨). وأبرز عدة أعضاء من بين الأعضاء الخمسة الدائمين أهمية التحفظات الواردة في الفقرة ١ من المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة للبلدان التي تريد الانضمام إلى عضوية المجلس. وترى الولايات المتحدة أن ''الدول المرشحة للفترة الأطول، سواء تشغل مقاعد لمدة متوسطة أو لتصبح من الأعضاء الدائمين، عليها أن تبدي مستوى أعلى من القيادة على الصعيد العالمي''. وأكدت في الوقت نفسه أن أي إصلاح للمجلس يجب يكون مصحوبا بزيادة فعالية منظومة الأمم المتحدة برمتها.

٢١ - ويؤمن بعض الأعضاء من بين الأعضاء الخمسة الدائمين إيمانا قويا بأن أساليب عمل مجلس الأمن مسألة ينبغي أن يتناولها المجلس نفسه، باعتباره هيئة من الهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة. وأعاد الأعضاء الخمسة الدائمون تأكيد معارضتهم لأي إصلاح لمجلس الأمن من شأنه أن ''يعبث'' بحق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون في المجلس.

رابعا - خيار اللاإصلاح

٢٢ - تجدر الإشارة إلى أن المداولات الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وعلى الرغم من أن الفريق العامل أحرز تقدما، ولا سيما أثناء دورته الحادية والستين، فإن المواقف التي وردت أعلاه بإيجاز لا تزال متباينة إلى حد كبير. علاوة على ذلك، فإن المرحلة الراهنة يشوبها إحساس بالإحباط.

٢٣ - وبالتالي، يمكن أن نخلص في نهاية المطاف إلى أنه ببساطة لا توجد أرضية مشتركة كافية للدفع بالعملية نحو إجراء مفاوضات حكومية دولية مثمرة. ومن النتائج المحتمل أن يفضي إليها هذا الأمر وينبغي أن تأخذها الدول الأعضاء في الحسبان أن المأزق الحالي من شأنه أن يؤدي، من الناحية العملية، إلى تأجيل عملية إصلاح مجلس الأمن إلى ما لا نهاية (ومع ذلك قد يواصل الفريق العامل المفتوح باب العضوية لقاءاته).

٢٤ - ويستدعي الدفع بالعملية قدما توافر الإرادة السياسية لقبول الحل الوسط بالمشاركة في مفاوضات حكومية دولية استنادا إلى ما يكفي من العناصر لإيجاد حل متفق عليه كثمرة لهذه المفاوضات.

خامسا - تغيير النموذج

٢٥ - بينت مشاورات أجريت في الآونة الأخيرة أن المصدر الرئيسي للخلاف تمحور حول فئة المقاعد. فكما ورد أعلاه، هناك عدد من الدول الأعضاء التي تؤكد أن مجلس الأمن الموسع ينبغي أن يضم أعضاء دائمين جدد، إلى جانب أعضاء غير دائمين جدد، بينما يقول أعضاء آخرون إنه ينبغي توسيع المجلس فقط بإنشاء مقاعد غير دائمة جديدة تكون قابلة للتجديد لاحقا.

٢٦ - وقد أفضى هذا النقاش الذي يعكس رأيين متناقضين، أثناء عملية التيسير التي جرت خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، إلى اقتراح يدعو الدول الأعضاء إلى النظر في اعتماد نهج انتقالي أو نهج وسيط يقضي كخيار وسط بإنشاء مقاعد لفترات مختلفة قابلة للتمديد. غير أن دولا أعضاء عديدة ذكرت أن هذا الخيار يمكن أن يكون بمثابة النتيجة النهائية لمفاوضات حكومية دولية.

٢٧ - وبدلا من المضي في هذه الطريق، قد تود الدول الأعضاء تناول المفاوضات النهائية انطلاقا من الحدود الزمنية؛ أي تحديد ما يمكن تحقيقه على المدى القريب، خلال الجزء المتبقي من الدورة الثانية والستين أو خلال الدورة الثالثة والستين، وما سيترك ليعاد فيه النظر بعد عدد من السنين من خلال استعراض إلزامي (بعد ١٠ سنوات أو ١٢ سنة أو ١٥ سنة، مثلا). وبذا، لن يستبعد مسبقا أي موقف مفضل، ولن يكون لزاما على أي دولة عضو أو أي مجموعة التنازل عن مواقفها منذ البداية؛ لكن، رغبة في التوصل إلى حل وسط، ستبذل جهود للتفاوض بشأن الإصلاح الذي سيكون قابلا للتحقيق في أقرب وقت ممكن. وسيبقي هذا الحل الأبواب مفتوحة لإعادة النظر في كل الخيارات المفضلة في وقت متفق عليه مستقبلا.

٢٨ - وعليه، قد تود الدول الأعضاء تحديد النقاط القابلة للتفاوض التي يمكن تسويتها كليا أو جزئيا في مهلة قصيرة وتلك التي يتعين تأجيلها لتخضع للاستعراض الإلزامي، وتتمثل هذه النقاط أساسا في المسائل الخمس الرئيسية: فئات العضوية، ومسألة حق النقض، ومسألة التمثيل الإقليمي، وحجم مجلس الأمن الموسع، وأساليب عمل مجلس الأمن، والعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. فعلى سبيل المثال، في حال أن المسألة الحرجة المتمثلة في توسيع نطاق حق النقض في المفاوضات القصيرة الأجل وصلت إلى طريق مسدود، يُستحسن

إحالتها على الاستعراض. ويبدو أن أي استعراض جدي سيتطلب فترة تدخل تتراوح بين ١٠ سنوات و ١٥ سنة لفسح المجال أمام التصديق عليه وتقييمه. وينبغي للأعضاء أن يكونوا عندئذ قادرين على تقييم أداء المجلس في ضوء الاتجاهات الهيكلية السائدة في مجالي السلم والأمن. والسمة المميزة الوحيدة للنهج المتمثل في تعيين حدود زمنية هي وضع جدول زمني لإجراء استعراض إلزامي، حيث يجري تقييم الترتيب الذي يتم التوصل إليه ويمكن إعادة صياغته ليصبح أطول أجلا في ضوء التجارب السابقة.

سادسا – نحو مفاوضات مشتركة بين الحكومات

٢٩ – تقف عملية إصلاح مجلس الأمن الآن عند مفترق طرق. وللمضي قدما، ينبغي الوصول إلى حلول وسط على وجه السرعة، فلم يعد هناك متسع من الوقت. وقد عرض هذا التقرير للدول الأعضاء ما قد تود النظر فيه من أمور يمكن التفاوض بشأنها وخيارات يمكن تبنّيها لغرض إجراء مفاوضات مشتركة بين الحكومات.

٣٠ – ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن الوصول إلى حل سحري يعالج جميع المسائل دفعة واحدة، وأنه لا يمكن المضي قدما سوى باتباع نهج واقعي يتيح الاتفاق على ما يمكن تحقيقه في الأجل القريب، دون استبعاد أي حلّ مفضّل لدى البعض، حيث يُنظر فيه في وقت متفق عليه من خلال استعراض إلزامي.

٣١ – وتجدر الملاحظة أن الدول الأعضاء، رغم خلافاتها، تتفق حول عدد من القضايا. فعلى سبيل المثال، حبّذ جميع الدول الأعضاء والمجموعات ذات المصلحة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن (إذا ما اتفقت الدول الأعضاء على إطلاق المفاوضات الحكومية الدولية، فقد تتخذ من الفرع الخاص بأساليب العمل من تقرير الميسرين المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ أساسا لها). ويبدو أن جميع الدول الأعضاء متفقة أيضا على أن يُنظر، في إطار توسيع مجلس الأمن، في زيادة بعض المقاعد غير الدائمة، وفقا للفقرة ٢ من المادة ٢٣ من الميثاق، ولا سيما لمراعاة احتياجات الدول الصغيرة (بينما اقتُرح أيضا، من خلال منتدى الدول الصغيرة، النظر في إدخال حكم يمنع البلدان من الترشّح لكل من الفئة الجديدة – بفرض اتباع نهج انتقالي – والفئة غير الدائمة الموجودة حاليا إما في الوقت نفسه أو في غضون فترات قصيرة). وختاما، أدرجنا في التذييل التالي، للمساهمة في دفع العملية إلى الأمام، خيارات محددة بشأن فئتي المقاعد وتوزيعها وحجم المجلس بعد توسيعه، لعلّ الدول الأعضاء تودّ النظر فيها.

التذييل

بما أنه لا تزال هناك خلافات حول فئة المقاعد وحجم مجلس الأمن بعد توسيعه، ربما تود الدول الأعضاء أن تنظر في الخيارات التالية:

١ - ٢٢ عضوا - وتخصص المقاعد السبعة الجديدة على النحو التالي:

- يخصص اثنان من المقاعد [القابلة فترة شغلها للتمديد أو الدائمة] للدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية.
- يخصص اثنان من المقاعد [القابلة فترة شغلها للتمديد أو الدائمة] للدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية.
- يخصص واحد من المقاعد [القابلة فترة شغلها للتمديد أو الدائمة] للدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
- يخصص واحد من المقاعد [القابلة فترة شغلها للتمديد أو الدائمة] للدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.
- يخصص واحد من المقاعد غير الدائمة للدول الأعضاء في مجموعة أوروبا الشرقية [ومجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتناوب].

٢ - ٢٣ عضوا - وتخصص المقاعد الثمانية الجديدة على النحو التالي:

- يخصص اثنان من المقاعد [القابلة فترة شغلها للتمديد أو الدائمة] للدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية.
- يخصص اثنان من المقاعد [القابلة فترة شغلها للتمديد أو الدائمة] للدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية.
- يخصص واحد من المقاعد [القابلة فترة شغلها للتمديد أو الدائمة] للدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
- يخصص واحد من المقاعد [القابلة فترة شغلها للتمديد أو الدائمة] للدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.
- يخصص واحد من المقاعد غير الدائمة للدول الأعضاء في مجموعة أوروبا الشرقية [ومجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتناوب].
- يخصص واحد من المقاعد غير الدائمة للدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية.

٣ - ٢٤ عضوا - وتخصص المقاعد التسعة الجديدة على النحو التالي:

- يخصص اثنان من المقاعد [القابلة فترة شغلها للتمديد أو الدائمة] للدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية.
- يخصص اثنان من المقاعد [القابلة فترة شغلها للتمديد أو الدائمة] للدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية.
- يخصص واحد من المقاعد [القابلة فترة شغلها للتمديد أو الدائمة] للدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
- يخصص واحد من المقاعد [القابلة فترة شغلها للتمديد أو الدائمة] للدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.
- يخصص واحد من المقاعد غير الدائمة للدول الأعضاء في مجموعة أوروبا الشرقية [ومجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتناوب].
- يخصص واحد من المقاعد غير الدائمة للدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية.
- يخصص واحد من المقاعد غير الدائمة للدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية.

٤ - ٢٥ عضوا - وتخصص المقاعد العشرة الجديدة على النحو التالي:

- يخصص اثنان من المقاعد [القابلة فترة شغلها للتمديد أو الدائمة] للدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية.
- يخصص اثنان من المقاعد [القابلة فترة شغلها للتمديد أو الدائمة] للدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية.
- يخصص واحد من المقاعد [القابلة فترة شغلها للتمديد أو الدائمة] للدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
- يخصص واحد من المقاعد [القابلة فترة شغلها للتمديد أو الدائمة] للدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.
- يخصص واحد من المقاعد غير الدائمة للدول الأعضاء في مجموعة أوروبا الشرقية.
- يخصص واحد من المقاعد غير الدائمة للدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية.
- يخصص واحد من المقاعد غير الدائمة للدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية.

- يخصص واحد من المقاعد غير الدائمة للدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥ - ٢٦ عضوا - وتخصص المقاعد الأحد عشر الجديدة على النحو التالي:

- يخصص اثنان من المقاعد [القابلة فترة شغلها للتمديد أو الدائمة] للدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية.
- يخصص اثنان من المقاعد [القابلة فترة شغلها للتمديد أو الدائمة] للدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية.
- يخصص واحد من المقاعد [القابلة فترة شغلها للتمديد أو الدائمة] للدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
- يخصص واحد من المقاعد [القابلة فترة شغلها للتمديد أو الدائمة] للدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.
- يخصص اثنان من المقاعد غير الدائمة للدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية.
- يخصص واحد من المقاعد غير الدائمة للدول الأعضاء في مجموعة أوروبا الشرقية.
- يخصص واحد من المقاعد غير الدائمة للدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية.
- يخصص واحد من المقاعد غير الدائمة للدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وبطبيعة الحال، ربما تود الدول الأعضاء النظر في توسيع مجلس الأمن بحيث يقلّ العدد الإجمالي لأعضائه عن ٢٢ (لم يقترح أي من الدول الأعضاء أو المجموعات الإقليمية عددا يزيد عن ٢٦)، آخذة في الحسبان عوامل من قبيل فعالية عمله وتمثيل الدول فيه، إلى جانب العناصر المدرجة في الفقرة ١ من المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة.